جامعة واسط
مجلة كلية التربية

العدد الرابع والأربعون
الجزء الأول / آب /٢٠٢١

دور القوى الدولية والاقليمية في جنوب آسيا

أ.م.د. تلا عاصم فائق
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الملخص:

يهدف البحث الى بيان حقيقة جوهرية مفادها ان للهند دور استراتيجي كبير تأثر بمجموعة قوى اقليمية ودوليهة ساعدت على تعزيز قوة الهند وتفوقها ولاقليم جنوب آسيا مجموعة قوى خارجية متمثلة بالقوى الاقليمية التي تمثل كل من الباكستان والصين والقوى الدولية التي تمثل كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق، روسيا الاتحادية حالياً.

الكلمات المفتاحية: القوى الاقليمية ، القوى الدولية.

Summary:

The research aims to show a fundamental fact that India has a major strategic role that stemmed from a set of regional and international components that helped strengthen India's power and supremacy in the South Asian region. The United States and the former Soviet Union, now the Russian Federation.

المقدمة

ان موقع الهند الاستراتيجي الى جانب وجود الباكستان والصين قد فرض عليها تحديات استراتيجية رغم تهديدات كبيرة اثرت في مكانة الهند على الصعيد الاقليمي ومن جانب اخر فان القوى الدولية التي اثر كبيراً لاسيما دور الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) وللهند دوراً كبيراً على الرغم من التحديات الاقليمية والتحديات الدولية التي تواجهها.

تعد منطقة جنوب آسيا منطقة ذات قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية، نظراً لطبيعة الدول المكونة لهذه المنطقة حيث أن وجود الهند إلى جانب باكستان فضلاً عن الصين قد رتب عدة معطيات مختلفة الاتجاهات والأبعاد على مكانة الهند على الصعيد الإقليمي كما أن علاقة الهند مع القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة أيضاً رتب مجموعة معطيات مختلفة الأبعاد والاتجاهات على مكانة الهند على الصعيد الدولي وعليه سيتم تناول كل منهما بالتفصيل.

المبحث الاول
القوى الإقليمية

يبدو أن موقع الهند الإستراتيجي إلى جانب وجود الباكستان والصين قد فرض عليها تحديات إستراتيجية ومن ثم تهديدات كبيرة أثرت في مكانة الهند على الصعيد الإقليمي.

اولاً:- دور الباكستان:

منذ انقسام شبه القارة الهندية إلى دولتين مستقلتين الهند وباكستان خلق نزاع مستمر بين الجانبين ولاسيما فيما يتعلق بمشكلة (كشمير) التي ما تزال نقطة الاحتكاك الأولى وقد خاضت الهند وباكستان حربين شاملتين تركزت عام ١٩٦٥ على كشمير وانتهت إلى وضع غير حاسم أسفر عن التوقيع على اتفاقية طشقند والإعلان عن الهدنة في حين أسفرت الأخرى عام ١٩٧١ عن هزيمة باكستانية كان من جرائها نجاح الحركة الانفصالية التي تزعمها الشيخ مجيب الرحمن في باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلاديش المستقلة، وفي أعقاب الأزمة الهندية–الباكستانية عام (١٩٧٠–١٩٧١) خسرت باكستان وفقدت هيبتها ومكانتها الدولية وانبثقت دولة جديدة ذات سيادة واستقلال سميت بنغلاديش وفي عام ١٩٧٢ أصبح (ذو الفقار علي بوتو) رئيساً للجمهورية وعمل خلال السبعينيات على تحقيق التكافؤ مع الهند التي تمكنت من إجراء أول تجربة نووية لها في ١١/ آذار/ ١٩٧٤ مما دفعت (بوتو) إلى القول: "بأن الشعب الباكستاني سوف ينتج القنبلة النووية حتى لو اضطر إلى أكل العشب" وتمكن بوتو من إحداث تغييرات جديدة بالاهتمام في باكستان على المستويات المختلفة إلا أنه تعرض لانقلاب عسكري أدى في النهاية إلى إعدامه(محمد جواد علي: ١٩٨٨، ص٩٥–٩٦).

وفضلاً عما تقدم فإن التوتر المزمن في العلاقات الهندية الباكستانية يعود إلى وجود طائفة متنوعة من النزاعات والخلافات بين الجانبين يتمثل أبرزها في قضية كشمير التي تعد القضية الأكثر خطورة على الإطلاق من بين القضايا وهي تمثل أحد الموروثات التي صاحبت تقسيم شبه القارة الهندية بين الدولتين في أواخر الأربعينيات إذ يخضع هذا الإقليم لسيطرة الهند بينما ترى باكستان أنَّ هذا الإقليم كان ينبغي أن يصبح جزءاً من أراضيها بحكم وجود أغلبية إسلامية فيه وأسفرت الحركة الاستقلالية في كشمير التي بدأت عام ١٩٤٩ عن سقوط أكثر من ٢٠ ألف قتيل طبقاً للمصادر الهندية وأكثر من ٧٠ ألف جريح طبقاً للمصادر الباكستانية وتريد باكستان ضم كشمير وطالبت بإجراء استفتاء فيها وهو ما توصي به الأمم المتحدة منذ سنوات إلا أن الهند ترفض هذه الفكرة تماماً وأدت هذه القضية إلى نشوب ثلاثة حروب بين الجانبين في الأعوام (١٩٤٨–١٩٦٥–١٩٧١) وأدت الحرب بينهما عام ١٩٧١ إلى فصل إقليم البنغال الشرقي عن الدولة الباكستانية وتشكلت دولة بنغلاديش وقد اهتمت الدولتان بتطوير قدراتهما العسكرية والنووية حيث دخل الجانبان على مدى

العقدين الماضيين في سباق تسلح يشمل جميع المجالات التقلشيدية وفوق التقليدية والنووية واتجهت الدولتان في هذا الإطار نحو امتلاك القدرات النووية (أحمد إبراهيم محمود: ٢٠٠١، ص٤٧١).

وفضلاً عن ما تقدم فإن قضايا التسلح النووي الهندي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في حركة التفاعلات الداخلية في الهند منذ أوائل السبعينيات بينما وبالنسبة للجانب الباكستاني فكان تطور البرنامج النووي الباكستاني مرتبطاً إلى حد كبير بتطور البرنامج النووي الهندي وقد بدأ البرنامج النووي الباكستاني بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندي وكما ذكرنا سابقاً إذ بدأ البرنامج النووي منذ عام ١٩٥٥ مع إنشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية وكان الهدف من إنشائه تمكين باكستان من الافادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ولذلك أدت الجهود الهندية المكثفة في المجال النووي خلال المدة بين عامي (١٩٦٥-١٩٧٥) إلى إثارة اهتمام مماثل على الجانب الباكستاني وكما قامت باكستان عام ١٩٧٢ بإنشاء أول محطة للطاقة في كراتشي بالتعاون مع كندا بطاقة كهربائية سعة ١٣٧ ميغاوات وبعد إجراء الهند أول تفجير نووي لها عام ١٩٧٤ أبدت باكستان اهتماماً مماثلاً وفي عام ١٩٧٦ وافقت فرنسا على بيع مفاعل نووي قادر على إنتاج اليورانيوم للباكستان، كما قامت خلال العام نفسه بإنشاء معمل أبحاث كاهوتا جنوب إسلام آباد لتأسيس وحدة تخصيب اليورانيوم وهو ما أتاح لباكستان أن تعلن بعد ذلك أنها أصبحت واحدة من الدول القادرة على إنتاج الوقود النووي المخصب محلياً، كما أعلنت منذ عام ١٩٨٤ قدرتها على إنتاج السلاح النووي في أي وقت ترغب بذلك(أحمد إبراهيم محمود: ٢٠٠١، ص٤٧٦-٤٧٧)، (V.K.Kapoor: 2005, pp218-220.).

أما بالنسبة لقضية كشمير فيمكن القول أن حكومة السيدة غاندي طالبت بحل النزاع حول كشمير كمشكلة ثنائية بين البلدين فضلاً عن اتفاق سيملا الذي لا يستطيع لوحده إعادة التوازن في العلاقات الهندية الباكستانية فالخلافات القائمة حول كشمير تكون مشكلة معقدة في قلب العلاقات بين البلدين وموضوع إثارة دائم ويكون في كل الأحوال عقبة أساسية باتجاه تطوير علاقاتهم وبعد سباق التسلح في شبه القارة الهندية خلال الثمانينات قدمت الحكومة الباكستانية مقترحين للهند في مجال الدفاع بالنسبة لفحوى الأول إمكانية اتفاق البلدين على مستوى نسبي لقوتهم العسكرية، الثاني عبارة عن نداء لعقد حلف عدم اعتداء(غازي فيصل: ١٩٨٥، ص٤):

- **المقترح الأول:** واجه مشاكل نظرية وتطبيقية فضلاً عن ذلك لن يكون مقبولاً في الهند حيث من نتائجه إيقاف صعود الهند كقوة في حقبة منشغلة فيها نيودلهي بتلاشي موقعها في تصاعد صراع القوى الكبرى في المنطقة ومن جانب آخر، يبدو أن اهتمام الهند ينصب على حريتها بالحفاظ والتمسك بما تعتبره موقعاً مضموناً لمواجه الصين وهذا ما يعطي عناصر إضافية لرفض هذا المقترح

ويبدو أن الباكستان لا ترغب بعلاقات قوة تعطي للهند تفوقاً وتقدماً حاسماً وإذا قبلت الهند بهذا المقترح الباكستاني فإنها ستحرم نفسها من حرية البحث عن التفوق على الباكستان.

ويمكن القول أن صورة الهند عن ذاتها عبارة عن قوة محلية إذ أن سنوات الثمانينيات مختلفة عن الخمسينيات عام ١٩٥٠ عندما كان نهرو رئيس وزراء الهند مرتاحاً لوجود قدرات عسكرية محدودة ضمن الإطار المحلي، أن فكرة القوى النسبية استمرت كمقترح باكستاني يشير في نيودلهي إلى تفسيرات لا تتقبلها إذ ينظر إليها كمحاولة من الباكستان لتحقيق التكافؤ مع الهند (والسيد سوبراهماينام) مدير معهد الهند لدراسات وتحليلات الدفاع والكاتب (المعرب) من مركز القرار السياسي تحرك بقوة ضد المشروع الباكستاني مشيرا....

إن طلب التحفظ المتبادل للقوى على حد تعبير الحكومة الباكستانية يثبت استحواز فكرة التكافؤ في الباكستان.... الهند تمثل المجموعة الإنسانية السادسة وبإمكانها أن تزيد بعدد من المرات ثرواتها وسكانها بالقياس لباكستان ومع ذلك فإن قادة الباكستان يرتبطون بفكرة التكافؤ القديمة للجامعة الإسلامية–المؤتمر وعلى الصعيد نفسه وبدعم من البريطانيين حصلت الجامعة الإسلامية على التكافؤ مع المؤتمر وتحاول أيضاً الحصول على دعم من الولايات المتحدة والصين للمطالبة بالتكافؤ مع الهند (غازي فيصل: ١٩٨٥، ص٥).

– **المقترح الثاني** الذي قدمته باكستان ركز على عقد حلف عدم اعتداء مع الهند يترجم انعكاس أدوار كلا البلدين خلال سنوات (١٩٥٠–١٩٦٠) قدمت الهند مقترحات مشابهة لباكستان في تلك الحقبة إذ اشترطت الباكستان لقبولها المقترحات الهندية توافر الإرادة الفعلية للهند لحل نزاع كشمير عن طريق استفتاء شعبي هذه المرة وجاء دور الهند لتوضع في موقف دفاعي وعلى الرغم من عدم رفض الحكومة الهندية لهذا المقترح فإنه عرض للمداولة الرسمية لكن خلافات السيدة غاندي لم تكن علامة مشجعة فكان لديها العديد من الشكوك حول جدية واهتمام الحكومة العسكرية للباكستان(غازي فيصل: ١٩٨٥، ص٦–٧).

وفضلاً عما تقدم يمكن القول أن إقليم جنوب آسيا شهد نشوب سباق تسلح صاروخي بين الدولتين (الهند وباكستان) على هامش السباق النووي واحتل هذا السباق الصاروخي حيزاً كبيراً في سياسات التسلح لكل منهما واعتمدت عملية التطوير لهذه القدرات الصاروخية بين البلدين أساساً على القدرات الوطنية لكل منهما جنباً إلى جنب مع المساعدة الفنية والتقنية مع كل من الاتحاد السوفيتي السابق والصين ولاسيما الخاصة بتقديم النظم الفرعية والمكونات الفنية والتسلحية اللازمة وفي الوقت نفسه اعتمدت الهند وباكستان على العديد من القنوات الأخرى في وضع عمليات التطوير الصاروخي

البالستي وبالذات الاعتماد على شركات الدولة الكبرى البالشيتي وبالذات الاعتماد على الشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية المنتجة للسلاح من أجل تجميع المكونات الرئيسة والثانوية للصواريخ البالستية من الشركات الدولية متعددة الجنسية المنتجة للسلاح (أحمد إبراهيم محمود: ٢٠٠١، ص٤٧٨)، (Jasjit Singhi: 1998, pp. 306-308).

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة النووية الهندية ارتكزت دوماً على عاملين رئيسيين أولهما يتمثل في رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق قدر معقول من التكافؤ الإستراتيجي معها ويتمثل ثانيهما في رفض الهند لحالة عدم التوازن واللامساواة القائمة على الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي وعلى أساس هذين المبدأين ظلت السياسة النووية الهندية تقوم منذ الخمسينيات إلى حد ما من الناحية الشكلية أولهما الدعوة القوية إلى نزع السلاح النووي في العالم وثانيهما تأكيد حق الهند في الاحتفاظ بخياراتها النووية مفتوحة من حيث استغلالها كما تشاء فقد كان (جواهر لال نهرو) من أوائل المناؤين بنزع السلاح النووي وكان ممن شاركوا في وضع القرارات الدولية الخاصة بذلك من الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخمسينيات وكان نهرو مقتنعاً بأهمية هذه القدرات للأمن والسلم الدوليين وطالب بقوة في عام ١٩٥٤ بتجميد وإيقاف التجارب النووية حتى لا تؤدي إلى انتشار السلاح النووي وحتى لا تضطر الهند بدورها إلى استخدام هذه الأسلحة رغم أنفها لأسباب أمنية ما قد يضر بتطورها الاقتصادي وأدت التجارب النووية الصينية عام ١٩٦٤ إلى إحداث تغير جذري في السياسة الهندية إذ شعرت الهند بعد ذلك أنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الإستراتيجي ولاسيما أن هذا التفجير النووي الصيني جاء بعد أن كانت الصين قد ألحقت الهزيمة العسكرية بالهند عام ١٩٦٢ مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى البدء بتنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي(أحمد إبراهيم محمود٢٠٠١: ، ص٤٨١)، (Jasjit Singhi: 1998, pp. 306-308).

أما على الجانب الباكستاني فكانت الباكستان دوماً تربط سياستها النووية بالسياسة النووية الهندية وكان اتجاهها نحو تطوير قدراتها النووية مرتبطاً برغبتها في مجاراة الهند وتحقيق التكافؤ الإستراتيجي معها في المجال النووي ومن ناحية أخرى ربطت باكستان دوماً موقفها من الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة حظر التجارب النووية بالموقف الهندي فالباكستان ليس لها من حيث المبدأ أي تحفظات على الانضمام إلى هاتين المعاهدتين ولكنها تشترط أن تنضم الهند أيضاً إلى هاتين المعاهدتين وعرضت باكستان في العديد من المناسبات الانضمام إلى هاتين المعاهدتين ولكن شريطة أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً على الهند من أجل الانضمام إليها أيضاً(أحمد إبراهيم محمود: ٢٠٠١، ص٤٨٦)،(Sumita Kumar: 1998, pp158-162).

فضلاً عما تقدم يمكن القول أن الاستعمار البريطاني لعب دوراً كبيراً في تغذية وتشجيع الانقسامات سعياً وراء تعزيز سيطرته على شبه القارة الهندية وقد شهدت شبه القارة الهندية كنتيجة لهذه السياسة العديد من المذابح الطائفية كان أشهرها مذبحة عام ١٩٤٦ يوم دعى (محمد علي جناح) إلى بناء باكستان ومذبحة ١٩٤٧ بعد التقسيم والتي اشتبك فيها الهندوس والمسلمون وبعد استقلال الهند وكنتيجة للماضي الاستعماري والطريقة التي جرى وفقها تقسيم البلاد ومناورات الدول الكبرى شهدت جمهورية الهند أعمال عنف بين فئاتها المختلفة فبعد الهدوء النسبي عقب مجازر ١٩٤٧ انفجرت العديد من المذابح كان أشهرها موجة العنف في أواخر الخمسينيات وموجه ثانية عام ١٩٦٤ (محمد جواد علي: ١٩٨٤-١٩٨٥، ص٣).

فضلاً عما تقدم فإن الحكومة الهندية كانت تهدف من وراء مثل هذا التصريح إلى تبرير عجزها عن حل المشكلة واحتواء العنف فإنه في الجانب الآخر يجدد العداء بين الجانبين أو أن الحكومة الهندية تهدف من وراء ذلك إلى الرد بتحريك القلاقل داخل باكستان وأعلنت الهند على أثرها تعاطفها مع الأحزاب المعادية لـ (ضياء الحق) التي تقاتل من أجل العودة إلى النظام البرلماني متعدد الأحزاب وسارع الرئيس الباكستاني إلى رفض الاتهامات الهندية حول مساعدة السيخ وقال: (نحن لا نؤمن بالسياسة الميكافيلية وبالتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد) وقال: (لقد تمسكنا دائماً بالمبادئ وسنواصل احترام أعراف السياسات الدولية) (فريد منشد المالكي: ١٩٩٧-١٩٩٨، ص٨٧-٨٨).

ومما سبق يتضح لنا أن تبادل هذه الاتهامات بين البلدين الجارين هو بحد ذاته يشكل دليلاً على تدهور العلاقات بين البلدين وعلى تصاعد أزمة الثقة بين النظامين فضلاً عما تقدم يمكن القول أن الهند سعت منذ انفصالها عن باكستان إلى تحقيق قدر كبير من السيطرة والتفوق على جارتها باكستان وفي ظل وجود هذه الرغبة والقدرة على تحقيق ذلك المسعى فإنها بالمقابل واجهت مظاهر مختلفة عمدت إلى تهديد أمنها القومي ويمكن إجمالها بما يأتي:

١) الأيديولوجي: إذ أعلن الرئيس الباكستاني الأسبق (ضياء الحق) عام ١٩٨٠ على أثر أعمال الشغب في (مراد آباد) ومناسبات أخرى بأن للباكستان الحق في مسلمي الهند الأمر الذي يجعل باكستان تتدخل بصورة مباشرة لمساندة مسلمي الهند لاعتقادها بأنهم يعانون من هيمنة هندوسية (محمد جواد علي: ١٩٨٦، ص٢٩).

التهديد العسكري النووي إذ أن الباكستان مرت بمراحل لتطوير برنامجها النووي وهي(فريد منشد المالكي: ١٩٩٧-١٩٩٨، ص٨٧)، (Sumita Kamar: pp168-170.):

- كانت في بداية الخمسينيات والستينيات نتيجة للمعاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بفضل عضويتها في السايتو والسنتو إذ استلم الجيش الباكستاني أجهزة ومعدات مع التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

- كانت في السبعينيات ومن خلال بناء علاقات متطورة مع الصين التي ساعدت الباكستان بكثير من الحلقات الدفاعية والتطويرية لمنظوماتها.

- بدأت تتوجه نحو أوربا للحصول على التقنيات النووية وبعد الدخول السوفيتي لأفغانستان جعلها مهمة للمصالح الغربية ومن ثم تم غض النظر عن مقاومة هذا البرنامج ولاسيما الولايات المتحدة الأمر لذي دفع باكستان إلى الحصول على اليورانيوم وبناء علاقات مهمة في جنوب أفريقيا والحصول على تكنولوجيا القدرة النووية.

٢) التهديد بالتدخل في الشؤون الداخلية، أن باكستان أصبحت جزءاً من الصراع العالمي أبان الحرب الباردة وأنشأت روابط عسكرية وثيقة مع دول في عدة غرب آسيا وشمال أفريقيا إضافة إلى تعهد الولايات المتحدة الأمريكية لها بالمحافظة على أمن باكستان على وفق معاهدة ١٩٥٩.

٣) التهديد عن طريق الدبلوماسية وذلك باحتواء الهند دبلوماسياً وذلك بتشجيع دول شبه القارة لمواجهة الهند باستعمال الطرق الدبلوماسية للضغط على سياسيات الهند بالمنطقة كما هو الحال في بنغلاديش ونيبال وسيرلانكا من خلال المشاكل الثنائية بين هذه الدول والهند وافادت الهند من وجودها في المنطقة ومن علاقاتها الإسلامية.

٤) التهديد عن طريق تصعيد المشاكل الداخلية (الاستقرار)، إن المشاكل داخل الباكستان تعكس سلباً على الهند إذ إنَّ القيادة السياسية والبيروقراطية في الباكستان من المسلمين الذين رحلوا إلى باكستان من الهند وبحدود (٧٠%) فهم يشكلون القوة العسكرية الباكستانية وهذا يعني حكم المهاجرين على سكان البلاد الأصليين الأمر الذي جعل هناك مواجهة مستمرة بين مدنين وعسكريين وكلما استمرت تلك المواجهة وتصاعدت فإن الجيش يحاول فتح جبهة خارجية من خلال الحرب مع الهند(فريد منشد المالكي: ١٩٩٧-١٩٩٨، ص٨٨).

إما بصدد الحديث عن مشكلة كشمير فيمكن القول أن المشكلة عميقة الجذور كما أسلفنا وكان لهذه المشكلة تأثير كبير على مستقبل الأمن القومي للهند ولاسيما أنَّ المشكلة خرجت من نطاقها الإقليمي لتصبح مشكلة ذات أبعاد دولية على الرغم من أن (أنديرا غاندي) كانت قد لجأت إلى أسلوب للحسم العسكري وربط الإقليم بالحكومة المركزية أيام حكم الطوارئ في عام ١٩٧٧ وضرب معاقل المؤيدين الباكستانيين أو ما أسمتهم بالمتطرفين إلا أن ذلك لم يحل المشكلة بل كانت النتيجة تهديداً

مضاعفاً للأمن الهندي الذي أخذ أشكالاً متعددة يمكن تحديدها وقياسها على وفق الاتجاهات الآتية (سراب حميد: ١٩٩٥، ص٢١٩):

١) استمرار التأزم الهندي الباكستاني بشكل أخذ ينذر باندلاع مواجهات بين الحين والآخر ولاسيما أن المطالب الباكستانية تتحدد بالنقاط الآتية:

أ) الأغلبية في كشمير من المسلمين.

ب) الاعتماد الاقتصادي للإقليم على باكستان.

ج) تحكم كشمير في مياه السند الرئيسة.

د) ارتباطه مع باكستان بشبكة مواصلات من خلالها يرتبط بالحركة التجارية والعالمية.

هـ) الاعتبار الأمني كون الإقليم منفتح على باكستان.

٢) تصاعد حركات العنف في كشمير.

٣) استمرار العداء الهندوسي الإسلامي وتراجع نفوذ حزب المؤتمر الهندي لصالح الأحزاب المحلية.

٤) ازدياد حالة العصيان في كشمير.

٥) فشل المساعي الهندية الباكستانية لحل المشكلة الكشميرية منذ (٤٩) عاماً ولكون الباكستان تؤمن بأن الهند سوف لن توافق على تقسيم ١٩٤٧ وتعيين حدود الباكستان ودخول البلدين بحروب مع بعضهم (١٩٤٨-١٩٦٥-١٩٧١) وازدياد حدة التوترات بينهما عند إجراء التمارين العسكرية للمدة (١٩٨٦-١٩٩١) الأمر الذي أدى إلى تدخلية دبلوماسية طارئة عام ١٩٩٠ علماً بأن الحكومة الأمريكية اهتمت بنزاع كشمير منذ عام ١٩٤٨ كونها قضية تم تقديمها إلى الأمم المتحدة حيث عملت إدارة الرئيس ترومان بوضع حل للمشكلة تمثل القيام باستفتاء عادل وعام وغير منحاز في ظل رعاية الأمم المتحدة لتحديد انتساب الكشميريين أما في زمن الرئيس أيزنهاور إذ قررت إدارته عام ١٩٥٤ تزويد باكستان بالأسلحة في ظل اتفاقية أمنية ثنائية بين البلدين الأمر الذي كان له التأثير الكبير في قضية كشمير وكان رد فعل الهند حينها بعدم مواصلة المفاوضات مع الباكستان وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة الأمريكية في حينها للافادة من سياسة أيزنهاور بتوجيه الهند لإعادة طرح قضية كشمير أمام الأمم المتحدة وبذلك دخل الصراع ولأول مرة مرحلة الحرب الباردة.

٦) إنَّ المطالبة بتوزيع الحكم الذاتي لولاية كشمير سيكون سبيلاً للمطالبة بالمزيد ومدخلاً لبقية الحركات المحلية في الولايات الهندوسية من أجل المطالبة بالأمثل الأمر الذي يفتح الباب مستقبلاً لتجزئة الاتحاد الهندي إلى أجزاء عديدة (صباح محمود: ١٩٨٤، ص٥٩).

ويمكننا القول أن دولة باكستان تعد إحدى التهديدات الأكثر خطورة على الأمن القومي الهندي ومن ثم على السياسة والإستراتيجية الهندية وعليه سعت الهند إلى مواجهتها لتحقيق التفوق عليها.

ثانياً:- دور الصين:

يعود تاريخ العلاقات بين الهند والصين إلى ما قبل ألفي سنة تقريباً إذ كان هناك تيار منتظم من البعثات التبشيرية البوذية من الهند إلى الصين منذ عام (٦٥ ق.م) وإن علاقات الهند مع التبت المجاورة لحدود الهند الشمالية استمرت دون انقطاع، وتشترك الهند مع الصين بحدود تبلغ نحو ٣٥٠٠ كم (محمد جواد علي: ١٩٨٦، ص٢٧).

وبقيام جمهورية الصين عام ١٩١٩ ونمو الحركة الوطنية في الهند وفي عام ١٩٣٧ قام نهرو بالتأكيد على حسن العلاقات وقدمها ثقافياً تجارياً وتراثياً بين البلدين واعترفت الهند كأول دولة بالحكومة الجديدة لجمهورية الصين الشعبية وكانت حكومة الهند تواقة إلى توطيد العلاقات الهندية الصينية لأنها في نظرهم ضرورية للسلام في آسيا والعالم (فريد منشد المالكي: ١٩٩٧-١٩٩٨، ص٩٧).

وتشكل الصين الخصم التقليدي الآخر للهند وذلك لوجود العديد من نقاط الخلاف تتمحور حول النزاع على عدد من المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين وصولاً إلى عوامل تناقض تاريخية واستراتيجية في القارة الآسيوية عموماً وفي الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية بشكل خاص عام ١٩٦٢ عن إلحاق ضربة بالجيش الهندي تمكنت الصين من الاستيلاء على منطقة (باكاي تشين) غير المأهولة وضمتها إليها وقد برهن هذا النزاع على وجود خط فاصل بين سياسات البلدين من نواح عديدة مما أحدث تغيرات ثنائية في السياسة الإقليمية والعالمية وإلى إعادة تنظيم انحياز القوى وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية في حينها بالصراع الهندي الصيني من خلال وضع الهند ضمن قائمة المعادين للصين الشيوعية (انذاك) واستغل العالم الغربي هذه الثغرة فقامت الدول الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتجهيز الهند بالأسلحة، ويمكن القول أنه خلال حقبة الستينيات ازدهرت العلاقات الهندية الأمريكية وكانت الهند تحتل المرتبة العليا في الحسابات الأمريكية ضمن إستراتيجية الاحتواء ضد الصين إذا ما قورنت بالباكستان مما يعني أن الباكستان لا يمكن أن تصل إلى مستوى الهند إلا في حالة التحالف مع الولايات المتحدة ضد الصين وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق بسبب الصراعات الهندية الباكستانية العميقة الجذور(محمد جواد علي: ١٩٨٦، ص٩٦-٩٧).

وقد ذهب الرئيس الأمريكي (كندي) إلى أبعد من ذلك عام ١٩٦٣ حيث أعلن أن المساعدات العسكرية للهند ستستمر بهدف تقوية إمكانياتها العسكرية في الدفاع عن نفسها ضد الهجوم الصيني وواصلت الولايات المتحدة تقربها إلى الهند على حساب الباكستان مما أدى إلى تقارب صيني–باكستاني وكان من نتائجه تأييد الصين لموقف باكستان إزاء قضية كشمير وشروعها بتزويد باكستان بالمعدات العسكرية وعليه يمكن القول أن الصراع الصيني–الهندي فتح قنوات تدفق الأسلحة إلى الهند وكانت الهند قد نجحت إلى حد كبير في استثمار ستراتيجية الاحتواء الأمريكية ضد الصين وظروف الانشقاق الصيني السوفيتي في توسيع قدراتها الحربية بالحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من كلتا القوتين العظمتين للدعم السياسي للهند ضد الصين(محمد جواد علي: ١٩٨٦، ص٩٨).

ويذكر العديد من الباحثين الصينيين ومن بينهم (سيسي زنجيا) أنه "على الرغم من أن لدينا خلافات حدودية كبيرة مع الهند فإنني لا أعتقد أن الصين تمثل تهديداً للهند لأن الصين تتبع سياسة حسن الجوار مع الجميع بما في ذلك الهند فنحن بحاجة حقيقية إلى سلام إقليمي ونحن في الصين نعمل على تثبيته وموقفنا الثابت هو العمل على حل الخلافات التاريخية بالطرق السلمية وليس بالحرب أو الصراع". وعن طبيعة السلاح النووي ذكر أن قوة الصين النووية هي للدفاع عن النفس ولكسر احتكار الغرب لها وهي ليست للاستخدام ضد أحد بما في ذلك الهند وأن الصين لها موقف معلن هو أنها لن تبدأ بضربة نووية أولى ضد أي جار لذلك فإن أي حديث عن سياسة صينية لاحتواء الهند هو أمر غير معقول وغير منطقي تماماً وذكر زنجيا: "أنه منذ منتصف الستينيات حتى مطلع الثمانينيات كانت هناك نقاط إيجابية عديدة في علاقات البلدين ذلك أن الهند دعمت المواقف الصينية في الأمم المتحدة بشأن قضية تايوان وعدم الانتشار النووي ولكن كانت هناك جوانب سلبية يجب وقفها مثل التدخل في شؤون التبت الذي ينظر إليه في الصين على أنه يمثل دليلاً على أن الهند تريد السيطرة على شبه القارة" (إبراهيم نافع وآخرون: ١٩٩٨، ص١٧٧–١٧٨).

وإزاء ما تقدم يمكننا القول أن النزاع الصيني الهندي على الحدود تجسد في أن الهند تعد اتفاق الحدود سنة ١٩٦٢ (اتفاق إذعان) وقع تحت وطأة الهزيمة أمام عدوان الصين المفاجئ وهي تنتظر الفرصة لإسقاط هذا الاتفاق الذي ضمت الصين بموجبه أراضي هندية ولا يقول الهنود ذلك صراحة لكنه يستشف من الاتهامات التي يكنها المسؤولون في نيودلهي للصين بدءاً من اتهامها بأنها العدو الأول للهند على نحو ما قاله (جورج فيرنانديز) وزير الدفاع الهندي فضلاً عن الحديث عن أوجه الشبه بين الإستراتيجية الصينية والإستراتيجية الأمريكية في آسيا من حيث إيمان كل منهما بالقوة على

حد تعبير (كوماو جوجرال) رئيس وزراء الهند الأسبق ووزير خارجيتها من قبل لمدة ١٠ سنوات تحت قيادة السيدة أنديرا غاندي أما بالنسبة للصين فإنها ترى أن خط الحدود بينها وبين الهند رسم في أثناء مرحلة الاحتلال البريطاني لشبه القارة الهندية ومن ثم هو خط فرض على الصين بالقوة في مراحل استضعافها قبل ثورتها الشيوعية(إبراهيم نافع وآخرون: ١٩٩٨، ص٢٦٥)، (P.M.Kamath: 2005, pp.48-50).

فضلاً عما تقدم يمكن القول أن سياسة الهند الخارجية بشكل عام هي واحدة، وإقامة علاقات متوازنة مع كلتا القوتين العظمتين كما كانت تسعى إلى تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا بعدها القوة المهيمنة على تلك المنطقة ولكن مشاكلها مع جيرانها باكستان والصين حالت دون أخذ دورها الحقيقي في المنطقة فمع (ضياء الحق) كانت لها مشاكل وأخطرها عدم الثقة بين الشخصين لذا يلحظ أن باكستان رحبت بشكل غير مباشر عن فرحتها بوفاة (أنديرا غاندي) من خلال عرضها على رئيس الوزراء الجديد تناسي الخلافات والسعي إلى حل المشاكل بين البلدين وتوقيع اتفاقية (اللا حرب) بين الجارتين ولو أن هذا المشروع سابق غير أن أنديرا غاندي رفضته واقترحت معاهدة صداقة وتعاون بدل اللا حرب فضلاً عن أن علاقاتها مع الصين بقيت متوترة منذ حرب ١٩٦٢ كنتيجة لتعنت الطرفين ولها علاقات تشوبها عدم الثقة مع الولايات المتحدة كنتيجة لتوثيق علاقات الأخيرة مع باكستان وتعمق علاقات الهند مع الاتحاد السوفيتي (السابق) على المستويات كلها لهذا التقت العوامل جميعها منها على المستوى الطائفي ومنها ما هو سعي إلى التخلص من شخصية قوية لها قوة قرارها ونفوذها على المستوى الإقليمي والدولي(محمد جواد علي: ١٩٨٨، ص٣٣).

ومن الجدير بالذكر أن الهند ظلت تنظر إلى الصين بوصفها مصدر التهديد الرئيس لها منذ هزيمتها العسكرية من جانب الصين عام ١٩٦٢ وازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء التفجير النووي الأول لها عام ١٩٦٤ لذلك ارتكزت السياسة النووية الهندية منذ ذلك الحين في احد أهم مرتكزاتها على السعي إلى مجاراة الصين أو تحقيق قدر معقول من التكافؤ الإستراتيجي معها في المجال النووي إذ أدت هذه التجارب النووية الصينية إلى إحداث تغيير جذري في السياسة الهندية إذ شعرت الهند بعد ذلك بأنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الإستراتيجي مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي وقد ازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب اتفاق الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووي ومن بينها الصين على معاهدة منع الانتشار النووي عام ١٩٦٨ مما دفع الهند إلى رفض هذه المعاهدة تماماً لاعتبارات عديدة أبرزها تكرس التفوق النووي الصيني في مواجهة الهند وقد ازداد الرفض الهندي للمعاهدة بعد الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧١ التي كشفت تبلور ما عرف بمحور بكين–إسلام

أباد–واشنطن ولذلك أجرت الهند أول تفجير نووي لها عام ١٩٧٤ من أجل إثبات قدرتها على امتلاك السلاح النووي في مواجهة الصين،ويمكن القول أن سياسة الأمن القومي الهندية ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الجارية في القوة العسكرية الصينية(إبراهيم نافع وآخرون: ١٩٩٨، ص٢٨٧–٢٨٨).

وفضلاً عما تقدم يمكن القول أن إدراك باكستان لأهمية الصين بعدّها قوة آسيوية كبرى مجاورة دفعها نحو البحث عن صيغ مناسبة لبناء علاقات اعتماد متبادل وتكمن أساسيات هذا الإدراك في أنها القوة الخارجية البديلة التي يمكن أن توفر غطاء للدعم الخارجي المتعدد الأشكال بما يتيح لصانع القرار السياسي مرونة الحركة السياسية وبين قطبين خارجيين لمها مصالح جيوبولتكية مهمة في باكستان وبالنسبة للصين فقد مرت العلاقات الباكستانية معها بمرحلتين الأولى منذ استقلال باكستان وحتى عام ١٩٩٢ إذ يكمن الإدراك السياسي لصانع القرار الباكستاني في أهمية الموقع الجيوبولتكي للصين الناتج عن مجاورتها الاتحاد السوفيتي والهند وطبيعة علاقاتها معها إذ وجدت باكستان في الصين (القوة) التي يمكن الاعتماد عليها للضغط على الهند فضلاً عن كونها بإمكانيتها المادية والسياسية تستطيع أن تعزز أسلوب الترغيب والترهيب الذي يمكن أن تمارسه باكستان أزاء تفكير الولايات المتحدة بقطع المساعدات عن باكستان لذلك تجاوزت باكستان موقفها غير الواضح من الصين بعد الاستقلال إذ إنَّ باكستان تبادلت السفراء مع الصين عام ١٩٥١ وهي الدولة الثالثة غير الشيوعية التي تعترف بها فضلاً عن دعمها لاحتلال مقعدها في الأمم المتحدة. ومن الأسباب التي كانت خلف السلوك الإيجابي لباكستان إزاء الصين(هاني الحديثي: ٢٠٠٠ ، ص٩٤):

أولاً: طموحها نحو كسب موقف الصين في صراعها مع الهند إزاء كشمير إذ تشترك كل من الصين وباكستان في الحدود المحيطة بكشمير.

ثانياً: اعتماد باكستان على تجارتها مع الصين وخاصة تجارة الجوت التي توقفت مع الهند منذ الاستقلال.

إن المرحلة الثانية منذ عام ١٩٦٣ إذ أخذت العلاقات بينهما آفاقاً جديدة من التطور تجسد في تأييد باكستان لموقف الصين في حربها ضد الهند عام ١٩٦٢ ومنذ ذلك التاريخ والصين تتخذ مواقف داعمة وصريحة لباكستان وعزز من ذلك الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب للهند خلال الحرب مع الصين الأمر الذي خلق هاجساً مشتركاً للأمن ليس إزاء الهند فحسب وإنما إزاء الغرب إذ شهدت العلاقات بينهما توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والتجارية التي قوبلت باستياء من جانب كل من الهند والولايات المتحدة والغرب وفي السبعينيات شهدت العلاقات مزيداً من

التطور وخاصة في ظل ذو الفقار علي بوتو والتوجهات الاشتراكية ويمكن اعتبار السبعينيات مرحلة حاسمة في تطور العلاقات بينهما على حساب الهند عبر ما نشأ من تطورات في البيئة الإقليمية ويتجسد ذلك في نقاط عدة (هاني الحديثي: ٢٠٠٠، ص٩٦-٩٧):

١. وقوف الصين إلى جانب باكستان ضد الهند في حرب انفصال بنغلادش إذ أنه في الوقت الذي تخلت فيه الولايات المتحدة عن التزامها إزاء باكستان فإن الصين وقفت إلى جانبها وعندما خسرت باكستان الحرب قامت بتعويضها عن الخسائر التي تكبدتها في الحرب.

٢. عقد معاهدة صداقة هندية سوفيتية عام ١٩٧١ الأمر الذي أثار مخاوف أمنية مشتركة لدى كل من الصين وباكستان ودعاهما في ما بعد إلى التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة.

٣. التفجير النووي الذي أجرته الهند عام ١٩٧٤ الأمر الذي دعا الصين إلى مشاركة باكستان في مساعيها لإحداث برنامجها النووي وتطويره تحقيقاً وتأميناً للأمن المشترك.

٤. تصاعد الموقف سلباً بين الهند والصين في جبال الهملايا.

فضلاً عما تقدم يمكن القول أن سبب التنافس الصيني-الهندي يُعزى إلى أن الصين تشكل الخصم التقليدي الآخر إلى جانب باكستان ورحبت الولايات المتحدة في عقد الستينيات بالصراع الهندي الصيني من خلال وضع الهند ضمن قائمة الدول المعادية للصين الشيوعية لذلك ازدهرت العلاقات الأمريكية ضمن إستراتيجية الاحتواء ضد الصين ووصل الأمر إلى توقيع اتفاقية عام ١٩٦٤ تمنح الولايات المتحدة بموجبها الهند ١٠٠ مليون دولار أمريكي ولمدة خمس سنوات فضلاً عن تقديم المساعدات الاقتصادية التي أراد منها الرئيس الأمريكي (كندي) تقوية الإمكانيات العسكرية للهند في الدفاع عن نفسها ضد الصين(محمد جواد علي: ١٩٨٨، ص٩٦-٩٨)، (P.M. Kamath: 2005, pp48-51).

ويمكن القول أن العلاقات الهندية الصينية تشهد صراعاً مزمناً منذ الستينيات وكان هذا الصراع قد انفجر في صورة حرب قصيرة بين الجانبين ١٩٦٢ ألحقت فيها القوات الصينية هزيمة منكرة بالقوات الهندية في المناطق الحدودية بين البلدين وعلى الرغم من أن هذا الصراع ظل خافتاً بين الجانبين منذ ذلك الحين إلا أنه أفرز العديد من المظاهر التي حكمت العلاقات الثنائية بين الدولتين وتراوحت هذه المظاهر بين سباق التسلح التقليدي والنووي وصراع النفوذ بين الجانبين فضلاً عن اتجاه كل طرف منهما نحو بناء تحالفات مضادة للطرف الآخر إذ كشفت الصين علاقات التعاون السياسي والعسكري مع باكستان التي تعد العدو اللدود للهند بينما كشفت الهند من جانبها تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري مع الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الخصم الأيديولوجي اللدود للصين منذ الستينيات وانفجرت الخلافات هذه بصورة واضحة خلال المدة القصيرة منذ وصول حزب بهاراتيا

جاناتا إلى الحكم في الهند وقد ظلت الهند تنظر إلى الصين بوصفها مصدر التهديد الرئيس لها منذ هزيمتها العسكرية من جانب الصين عام ١٩٦٢ وازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء التفجير الأول لها عام ١٩٦٤ (كما ذكرنا سابقاً) ومن ثم يبدو واضحاً أن سياسة الأمن القومي الهندية ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الجارية في القوة العسكرية الصينية وازداد هذا التوجه خلال السنوات الأخيرة حيث أصبحت الهند تولي اهتماماً كبيراً بالتطورات الحالية والمستقبلية في القوة العسكرية الصينية التقليدية والنووية فضلاً عن رصد ومتابعة التعاون الإستراتيجي والنووي بين الصين والباكستان(أحمد إبراهيم محمود: ٢٠٠١، ص٥٨).

أما بالنسبة للجانب الصيني فقد جرى النظر دوماً إلى الهند بعدها مصدراً للتهديد الصيني وبالذات في ظل علاقات الصداقة القوية بين الهند وروسيا والواقع أن الصراع بين الهند والصين لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين لكنه يمثل صراعاً على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا كما يمثل انعكاساً لمحاولة كل دولة منهم في أن تصبح الدولة الإقليمية العظمى بدون منازع وعلى الرغم من أن الهند تعد متخلفة عن الصين في العديد من مقومات القوة الشاملة إلا أنها لم تتوقف عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية (أحمد إبراهيم محمود: ٢٠٠١، ص٥٨).

وختاماً يمكننا القول أن الهند سعت خلال مرحلة الحرب الباردة إلى التركيز على بناء مقوماتها الشاملة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية من أجل تحقيق وبلوغ مكانة إقليمية متميزة لمواجهة التهديدات الإقليمية المحيطة بها في ظل وجود كل من الصين والباكستان ولابد من الإشارة إلى أن الصراع مع هاتين الجارتين هو صراع ممتد ذو بعد تاريخي وسياسي وأيديولوجي واقتصادي أي ذو طبيعة معقدة وشاملة.

المبحث الثاني
القوى الدولية

وتشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (السابق) وسيتم توضيح كل منها:

اولاً:- دور الولايات المتحدة الأمريكية:

بدايةً يمكن القول أن المعادلة السياسية في شبه القارة الهندية تأثرت بشكل كبير بالتدخل السوفيتي في أفغانستان فلهذه المعادلة تعقيداتها وتشابكاتها وخلفياتها التاريخية وقد يبدو للخلفية التاريخية بين الدولتين الرئيستين فيها ونعني بها (الهند وباكستان) الأثر الكبير لكل للأحداث التي تدور في جنوب آسيا كما واستغلت الدول الكبرى في توسيع وتعميق الخلافات الإقليمية لتحقيق مصالحها العليا لجعلها منطقة نفوذ لها وتدور في فلكها، وذلك كله فضلاً عن اعتبارات أخرى شكلت طبيعة وقالب النزاعات وحدتها فللعداء الديني دور واضح في الصراع الإقليمي مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تأجيج الخلافات بين الدولتين وحاولت استغلال الفرص كلها والخلافات بين البلدين بل واختلاف وافتعال دواعي ومبررات هذه الخلافات فتحاول العزف على وتر التوازن تارة ووتر المصالح المشتركة تارة أخرى يضاف إلى ذلك الآثار الذي تركها الاستعمار البريطاني قبل رحيله بعد استقلال الهند وباكستان ووضع مشكلة كشمير معلقة بين البلدين مما جعلها بؤرة نزاع دائم أدت إلى نشوب ثلاثة حروب متتالية فيما بينهم ومن ثم إلى استغلال العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية–الاتحاد السوفيتي) هذه الثغرة لدعم كلا الطرفين ولأجل تمرير سياساتهم في تحقيق موطئ قدم في هذه المنطقة الحيوية (محمد جواد علي: ١٩٨٦، ص٢٣).

وتجدر الإشارة إلى أن التقارب الأمريكي الباكستاني والأمريكي الصيني كان عاملاً معيقاً لأي تقارب بين واشنطن والهند ولاسيما أن هناك اتفاقية تعاون أمني يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٩ بين الباكستان وأمريكا وتعثرت العديد من الاتفاقيات بسبب المواقف الرافضة من لدن الكونغرس الأمريكي على تسليح الجيش الهندي وتتسم سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند بالضغط للحيلولة دون جعلها دولة نووية في المنطقة وإجبارها على توقيع اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ومن جهة أخرى تضغط على الاتحاد السوفيتي (السابق) كي لا يقوم بتزويد الهند بالأسلحة النووية لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقطع جسورها مع الهند ففي عام ١٩٨٦ تم التوقيع على اتفاقية نقل التكنولوجيا العسكرية الأمريكية إلى الهند(فريد منشد المالكي: ١٩٩٧–١٩٩٨، ص٢٠)، (Satish Kumar: pp39-40).

فضلاً عما تقدم يمكن القول أن الهند منذ عهد الرئيس (كارتر) كسبت وضعين مختلفين في السياسية الخارجية الأول في عهد (كارتر) ١٩٧٧ حتى مجيء (ريغان) ومقتل (انديرا غاندي) والآخر

في عهد (راجيف غاندي) إذ أعلن (كارتر) وعلى لسان مستشاره للأمن القومي أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد كامل لمساعدة الدول التي تنتهج نهجاً ثابتاً في تعاملها مع الاتحاد السوفيتي وذلك من خلال تطبيق نظريته الجديدة التي تعدو إلى التقليل من أهمية الاتحاد السوفيتي سعياً وراء حصول نوع من الاستقطاب للدول ذات النفوذ الإقليمي، وعليه قد استطاعت السياسة الأمريكية أن تدفع بأنديرا غاندي إلى اللجوء إلى الانتخابات لتحقيق الأغلبية المطلقة في البرلمان في الوقت الذي لم تنته بعد من تحقيق ما كانت تبغيه من وراء إعلان حالة الطوارئ مما أدى إلى سقوط السيدة غاندي ومجيء حزب جاناتا بشخص زعيمه (موراجي ديساي) ذي الميول اليمينية وأبدى استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعلانه بأنه يهدف إلى إقامة التوازن في السياسة الخارجية الهندية(محمد جواد علي: ١٩٨٨، ص٢٤)، (Satish Kumar: pp44-45.).

ومن الجدير بالذكر أنه نتيجة لدخول قوات السوفيت إلى أفغانستان وإلغاء فكرة الانفراج الدولي من خلال انتقال الصراع من جنوب شرق آسيا إلى جنوب آسيا باعتبار أفغانستان المركز وما يحيط بها من دول مثل الهند وباكستان والصين وإيران وقد تؤثر وتتأثر بهذا الغزو الذي يمثل تعبيراً عن صراع العظميين على هذه المنطقة، فقد كان الموقف الهندي غير مقنع في ظل وجود السيدة غاندي وبالمقارنة مع موقف باكستان التي ارتفعت إلى دولة مواجهة مما أدى ذلك إلى فتور العلاقات الأمريكية الهندية وتبادل للاتهامات بين البلدين فيما بدأت إدارة (كارتر) تنظر إلى الائتلاف الجديد في الهند بعد أن استند بحملة انتخابية على سلسلة من المبادئ الديمقراطية إلى توازي ما أعلنه (كارتر) ومستشاره للأمن القومي (بريجنسكي) حول حقوق الإنسان فتطورت العلاقات بين البلدين حيث تم إنشاء برنامج للعون والمساعدة الاقتصادية للهند إضافة إلى التعاون العلمي والتقني وأعلن بعدها عن زيارة الرئيس (كارتر) للهند وأكد الرئيس (كارتر) حينما ألقى كلمته في البرلمان الهندي على إعجابه بالديمقراطية الهندية وبرنامج التنمية فيما يتعلق بالقطاع الريفي وتوفير الاحتياطات الأساسية وفي ختام زيارته صدر بيان مشترك أطلق عليه (إعلان دلهي) وتضمن الإعلان جملة من المبادئ العامة عن حقوق الإنسان والاهتمام بالتنمية والديمقراطية، في الطرف الآخر وتشابكت المصالح الهندية الأمريكية في الجانب النووي إذ سعت الحكومة الهندية إلى الحصول على الوقود النووي للمفاعل (ثارايود) قرب بومباي بينما لم تكن واشنطن مستعدة لتزويد الهند بالوقود النووي(محمد جواد علي: ١٩٨٦، ص٤٢-٢٥).

ونتيجة لتزايد تواجد القوتين العظميين في المناطق المحاذية لشبه القارة الهندية والذي أخذ العديد من الأوجه منها عرض المساعدات الأمنية والحصول على قواعد وتسهيلات جوية وبحرية

فضلاً عن تصعيد الدوريات البحرية وتطوير قدرات قوات التدخل السريع والتدخل السوفيتي في أفغانستان وتنافس العظميين على عقود تسليحية وبشكل هائل حتى وصل تجهيز الاتحاد السوفيتي للهند بين عامي (١٩٨٣-١٩٨٥) إلى ٨٢% من استيرادات السلاح الهندية أي ما يقارب ٣ مليون دولار (محمد جواد علي: ١٩٩٠، ص١٦٨).

وكانت أولويات التنافس الأمريكي في آسيا في إطار محورين المحور السوفيتي والمحور الصيني وبالنظر للانخفاض النسبي للمصلحة الأمريكية في جنوب آسيا كنتيجة لخروجها من جنوب شرق آسيا وتحسن علاقاتها مع الصين فضلاً عن أن الهند امتنعت عن اتخاذ موقف حازم تجاه الدخول السوفيتي لأفغانستان ويمكننا القول أنه لولا هذه التطورات لكان الموقف الأمريكي أفضل من تزويد الهند بالوقود النووي غير أن أمريكا تمسكت بموقفها هذا من خلال تأكيدها أن محور سياستها الخارجية هو منع انتشار الأسلحة النووية فلولا المشكلة النووية لكانت العلاقات بين البلدين أعمق، ومما دفع (كارتر) إلى التخلي عن اهتماماتها بالهند من خلال إعلان الهند عن رغبتها بأن ترى هذه المنطقة بعيدة عن نفوذ القوى العظمى والعمل على جعل منطقة جنوب آسيا منطقة ذات قوة ذاتية مستقلة قادرة على إدارة شؤونها وتوفير الاستقرار للمناطق المجاورة لها كما أن الاهتمام بتحقيق مثل هذا النفوذ سيدفع الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق نفوذ أوسع في الهند كونها تمتلك موقعاً جيوبولتكياً مهماً بالنسبة للاتحاد السوفيتي ومن الأفضل دفع هذه المنطقة إلى تحقيق قوة مستقلة ذاتية وقادرة على إدارة شؤونها وتوفير الاستقرار للمناطق المجاورة (كما ذكرنا) وخاصة جنوب غرب آسيا غير أن تغيرات الأوضاع في المنطقة دفع واشنطن إلى الاهتمام بباكستان مع عدم إثارة حساسية الهند وخوفاً من توجه أكبر نحو الاتحاد السوفيتي وفيما ذهب الرئيس (ريغان) أبعد من ذلك وعلى وجه الخصوص حين عادت السيدة غاندي إلى السلطة فقد كانت تنظر إلى النظام الجديد في واشنطن بريبة وحذر بعد أن ضاعف مساعداته العسكرية إلى نظام (ضياء الحق) (محمد جواد علي: ١٩٩٠، ص٢٦).

وعندما التقى الرئيس (ريغان) بالسيدة (غاندي) للمرة الأولى كان يبدو واضحاً أنهما متفاهمين ثم أعقب ذلك زيارتها لواشنطن عام ١٩٨٢ حيث أكد (ريغان) في خطابه أن للهند دوراً في الاستقرار الإقليمي وأكد الاحترام البالغ الذي تكنه الولايات المتحدة للديمقراطية الهندية فيما يلحظ أن العلاقات لم تتطور بسبب التوجه الأمريكي في عهد ريغان نحو باكستان، ومن خلال عقد صفقات سلاح كبيرة فقد تأزم الوضع مع الهند قبل اغتيال السيدة غاندي حيث أكدت (أنديرا غاندي) أن للولايات المتحدة اليد الكبرى في دعم الحركات الانفصالية في الهند مثل إقليم آسام والبنجاب والحركات الانفصالية في الجنوب مما دفع بأنديرا غاندي إلى التطرف بشكل أكبر نحو الاتحاد السوفيتي مقابل تعميق النزاعات

الداخلية وعلى وجه الخصوص في إقليم البنجاب المتاخم لباكستان الذي أدى في نهاية المطاف إلى تصفية السيدة غاندي(محمد جواد علي: ١٩٩٠، ص٢٧)، (Prem k. Budhwar: pp18-21).

وشهدت العلاقات الهندية الأمريكية في عهد (راجيف غاندي) تغيراً كبيراً لاسيما بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون للهند دوراً قيادياً في جنوب آسيا فبعد أن أدركت واشنطن عدم قدرتها على تكرار ما وقع عليها في جنوب شرق آسيا وعدم قدرتها في الاعتماد على باكستان بشكل كامل في جنوب آسيا بسبب استقرار نظامها وكونها لا تمثل الدولة الكبرى في المنطقة فلابد من استمرار باكستان في الفلك الأمريكي مع عدم فقدان أو تجاهل الدور الهندي في المنطقة وعليه لابد من تبادل الاطمئنان وعدم ممارسة سياسات تثير العداء لديها من خلال مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة وفي حالة وضع جنوب آسيا في أسفل درجات الاهتمامات الإستراتيجية كما كان في عهد (كارتر) فأنه يعطي ذلك الكسب والتفوق للاتحاد السوفيتي مما قد يؤدي إلى اختلال التوازن العالمي بين الجبارين فلأجل منع حدوث ذلك حددت إدارة (ريغان) أنه لابد من حاجز طبيعي ومعقول ضد التطفل السوفيتي في جنوب آسيا إضافة إلى أن لا تكون ممكنة إلا إذا حافظ على بدايات السياسات الأمريكية والسياسات السوفيتية دون أن تقترب كثيراً من أي منهما ولا يكون ممكناً إلا إذا احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بموقع عالمي وشمولي يمنع الاتحاد السوفيتي من أن يكسب تفوقاً عالمياً في جنوب آسيا(محمد جواد علي:١٩٩٠، ص٢٧).

وإزاء ما تقدم فإن الرئيس (ريغان) قد لاحظ أنه لابد من تعزيز الأواصر الاقتصادية بين البلدين إذ تم الاتفاق على نقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة إلى الهند والذي يسمح بموجبه للهند الاستيراد ثم وقعت في وقت لاحق بموجبه ترخيص أمريكي لجميع المواد التي تتفوق فيها الولايات المتحدة الأمريكية مثل الليزر وكان مسؤولون في البلاد قد وقعوا بالأحرف الأولى هذا الاتفاق بعد وقت قصير من تولي راجيف غاندي السلطة ويمكن القول أن هذا الاتفاق له مضامين عسكرية بقدر ما له من مضامين اقتصادية وسياسية حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على ضرورة أن تتضمن الاتفاقية نصاً حول إجراءات الحماية لمنع تسرب الأسرار الأمريكية إلى السوفيت لاسيما وأن بعض المواد المذكورة في الاتفاق تندرج في قائمة المواد الإستراتيجية والتي يمكن استخدامها في أجهزة لتفجير أسلحة نووية من قبل الهند نفسها ويمكننا القول أن هذه الصفقة جاءت من أجل تحسين العلاقات الهندية الأمريكية التي تشهد تحسناً ملحوظاً وقد تكون ضحيتها باكستان(محمد جواد علي: ١٩٩٠، ص٢٨).

وعمدت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات موازنة بين كل من الهند وباكستان عبر استخدام ورقة كشمير وحقوق الإنسان فضلاً عن البرنامج النووي لدى الدولتين إذ تمارس ضغوطاً لإلزامها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي في مناطق جنوب آسيا وإخضاع برامجها النووية إلى التفتيش الدولي(هاني الحديثي: ٢٠٠٠، ص١٧٧-١٧٨).

وعليه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى توظيف كل من الهند وباكستان لخدمة مصالحها في إقليم جنوب آسيا وعمدت إلى توظيف الهند واعتبارها قوة أساسية في الإقليم إلى جانب توظيف أدنى إن صح التعبير لباكستان وفقاً لمتطلبات الدور لكل من الدولتين الجارتين على حد سواء.

ثانياً:- دور الاتحاد السوفيتي (السابق)

يمكن القول أن نتائج النزاع الإقليمي في جنوب آسيا قد ارتبطت بالتحركات الإستراتيجية لكلا البلدين العظميين (الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي) فليس بمقدور الاتحاد السوفيتي أن يقف مكتوف اليدين أمام خطر محتمل من المقاومة الأفغانية والتي تقدم لها باكستان وحلفاؤها المساعدات العسكرية كذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي هزمتها أحداث فيتنام والأزمة النفطية ١٩٧٢ وانهيار حليفتها إيران ودخول السوفيت إلى أفغانستان مما دفع العظميين إلى تنافس كبير في سباق التسلح في جنوب آسيا فحصلت كلتا الدولتين في شبه القارة الهندية على أسلحة معقدة تقنياً ومتقدمة بأجيال من الأسلحة التي كانت بحوزتها عندما جابهت الواحدة الأخرى عام ١٩٧١ (محمد جواد علي: ١٩٩٠، ص١٦٧-١٦٨).

وارتبطت العلاقات الهندية السوفيتية بالموقف السوفيتي المؤيد للهند بشأن قضية كشمير وقد مثلت العلاقات بين الدولتين ركناً ثابتاً في سياسة الدولتين فالهند نظرت إلى تلك العلاقة باعتبارها المرتكز الإستراتيجي المطلوب لموازنة جارتها باكستان والصين في حين كانت الإستراتيجية الروسية إزاء جنوب آسيا والمحيط الهندي ترتكز على الهند الحليف المثالي لمواجهة الصين من ناحية والنفوذ الأمريكي من ناحية أخرى لذلك توّجت العلاقة بعقد معاهدة سلام وصداقة وتعاون عام ١٩٧١ لمدة عشرين عاماً (نادية فاضل، ٢٠٠٢ ، ص١٣٥).

ونجد أن العلاقات الهندية السوفيتية تعد علاقات متميزة للغاية فقد طور الجانبان علاقة صداقة متينة في أثناء الحرب الباردة ولكنها لم ترق إلى مستوى التحالف الإستراتيجي وكانت هذه العلاقات المتميزة مرتبطة في الأساس بشبكة العلاقات الإقليمية أثناء فترة الحرب الباردة حيث كانت الباكستان ترتبط بعلاقات متينة للغاية مع الصين باعتبار الهند خصماً لهاتين الدولتين كما كانت باكستان تحتفظ بعلاقات سياسية وعسكرية متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية لذلك اتجهت الهند نحو تطوير

علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي (السابق) كرد فعل على تلك الشبكة المتداخلة من العلاقات كما كانت العلاقات الهندية السوفيتية ترتبط وقتذاك بالحقيقة التي كانت واحدة من الدول الرائدة فيها كانت أقرب أيديولوجيا إلى الاتحاد السوفيتي (السابق) لدوره وقتذاك في دعم حركات الاستقلال والتحرر والتنمية في العالم الثالث (نادية فاضل، ٢٠٠٢ ، ص١٣٥).

وعلى أثر الحرب الهندية الباكستانية أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من قطعها البحرية التابعة للأسطول السابع إلى المحيط الهندي بدعوى حماية الرعايا الأمريكان كما أرسلت إحدى حاملات الطائرات إلى المحيط بعد حرب تشرين ١٩٧٣ واستقرت قرب مضيق هرمز مما دفع الاتحاد السوفيتي إلى دفع قوة بحرية جديدة إلى هذا المحيط للحفاظ على حالة توازن القوى إضافة إلى قيام السوفيت بإطلاق التهديدات والتحذيرات إلى الدول المطلة على المحيط الهندي من التواجد الأمريكي القريب من مياهها الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن المحيط الهندي يمثل أحد الطموحات الكبيرة للاتحاد السوفيتي بعده الظهر الخلفي لأمن الاتحاد السوفيتي وكونه حلقة وصل مهمة على مدار السنة بين أطراف الاتحاد السوفيتي الشرقية والغربية كما أن التواجد فيه يتيح للاتحاد السوفيتي مضايقة وتقويض القوة الإستراتيجية للغرب (محمد جواد علي: ١٩٨٤، ص١٢-١٤).

ويسعى الاتحاد السوفيتي إلى توسيع تواجده في المحيط الهندي خوفاً من انتشار الحزام الأمريكي حول حدوده الجنوبية ولاسيما بعض أنظمة دول المحيط الهندي لصالح المعسكر الغربي فضلاً عن سعيهم إلى تأمين سلامة الأراضي السوفيتية أمام أي خطر نووي أمريكي فوق سطح المحيط الهندي أو في أعماقه وذلك بعد أن أدخلت الولايات المتحدة منذ منتصف العقد السادس من القرن العشرين نظام التسليح النووي الذي يقوم على الصورايخ بعيدة المدى ذات الرؤوس النووية المتعددة(محمد جواد علي: ١٩٨٤، ص١٦).

وفضلاً عما تقدم نجد أن الوجود السوفيتي قد أحدث تغيرات مهمة وعميقة في الأوضاع الجغرافية والإستراتيجية لشبه القارة وبشكل غير موأت للمصالح الهندية العظمى بعيداً عن شبه القارة والمحيط الهندي وما برحت يساورها الخوف من أن تنطوي المساعدات العسكرية الأمريكية المقترحة لباكستان أثر الغزو السوفيتي لأفغانستان على العودة إلى علاقات صداقة باكستانية حميمة في الخمسينات(موارد رينفينز: ١٩٨٤، ص١٠).

ونجد أن الهند تعد من أقرب الدول إلى الاتحاد السوفيتي من خارج الكتلة الشيوعية في القارة الآسيوية وأفريقيا كما أن الجانبان يسعيان إلى تطوير العلاقة ذات المنفعة المتبادلة ودفعها إلى المزيد من التطور والازدهار فقد بقيت مواقف الهند المؤيدة للاتحاد السوفيتي ولاسيما فيما يتعلق بقضية

أفغانستان حيث استمرت الهند بالتصريح بأنها ترفض التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى من قبل أي دول لها لابد من إبعاد أفغانستان فضلاً عن أن الاتحاد السوفيتي يحترم التطور الهندي الخاص الذي يفرضه العامل الأمني الإستراتيجي الاقتصادي في تعامله مع بقية دول العالم فنجد أن الهند توثق علاقتها الاقتصادية والعلمية مع الغرب والولايات المتحدة وتحتفظ بعلاقاتها ممتازة مع الاتحاد السوفيتي (محمد جواد علي: ١٩٨٥، ص٣٦-٣٧.).

ويمكننا القول أنه على المستوى العسكري كانت الهند واحدة من الأقطار القليلة في العالم التي لها معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين وفي عام ١٩٨٠ تم إبرام اتفاقية أسلحة كبيرة وجاءت رد فعل على صفقة الأسلحة الأمريكية إلى باكستان ويذكر (راجيف غاندي) (استمرار صداقة الهند العميقة مع الاتحاد السوفيتي نعتقد أنهم كانوا أصدقاء وقت الحاجة وتوجد أمور كثيرة نتفق عليها دون أن يؤدي إلى تحالف كامل بيننا إضافة إلى رغبتنا في أن نكون أصدقاء مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات كافة) (محمد جواد: ١٩٨٥، ص٣٨).

وإزاء ما تقدم يمكننا القول أن المصالح السوفيتية في جنوب آسيا ليست اقتصادية ولم يدخل أي بلد في جنوب آسيا في حلف يتضمن خططاً عدوانية ضد الاتحاد السوفيتي، وفعلاً كانت موسكو قادرة على تطبيع علاقاتها مع الباكستان في نيسان ١٩٦٥ بعد أن أوضح (محمد أيوب خان) أن عضوية بلاده في السنتو والسياتو واعتمادها على السلاح الأمريكي لا يعكسان دوافع ضد السوفيت، ولم يكن هناك منذ عام ١٩٦٥ وجوداً عسكرياً أمريكياً خطيراً في جنوب آسيا قد يبرر التوسع الكبير في المساعدة العسكرية أو الاقتصادية السوفيتية للمنطقة، ويمكن القول أن طبيعة المصلحة السوفيتية في جنوب آسيا إستراتيجية في المقام الأول وهي منبثقة في الغالب كلية من الصراع الصيني السوفيتي العريق وعليه فأن العلاقات السوفيتية الهندية تتغير وفقاً لحالة العلاقات الصينية السوفيتية ولحالة العلاقات بين الصين وكل من دول جنوب آسيا (ستيفين كوهين: ١٩٨٦، ص١١).

وأثار الغزو السوفيتي لأفغانستان استنكاراً دولياً شاملاً في جنوب آسيا ودعت جميع الدول في المنطقة وبضمنها الهند إلى انسحاب القوات السوفيتية على الرغم من أن نيودلهي خفضت من حدة ندائها بالإشارة فقط إلى انسحاب القوات الأجنبية ويمكن القول أن الوجود السوفيتي في أفغانستان أربك كثيراً العلاقة الإستراتيجية بين الهند وباكستان لأنه سبب في تجديد الصلة العسكرية بين الولايات المتحدة وباكستان وعليه فأن خصم الهند الإستراتيجي الرئيس الباكستان قد حصلت على المساعدة بشكل غير مباشر بسبب الغزو السوفيتي مع أن نيودلهي نفسها ليست لها علاقة بأهداف ذلك الغزو

وذات فائدة مباشرة قليلة للسوفيت في متابعة الأوضاع في أفغانستان(ستيفين كوهين: ١٩٨٦، ص٢٥).

ومن هنا نجد أن السياسة السوفيتية بدأت تجاه شبه القارة الهندية واضحة من خلال علاقاتها مع كل من باكستان والهند إذ احتلت باكستان أهمية فائقة في السياسة الخارجية السوفيتية وعلى وجه الخصوص بعد التدخل السوفيتي في أفغانستان وذلك كون باكستان تعد أقرب طريق للسوفيت من خلال أفغانستان إلى المحيط الهندي والمياه الدافئة عبر البر الآسيوي إضافة إلى أن باكستان تسطير بشكل مباشر على مفتاح مضيق خيبر الإستراتيجي الذي يساعد السوفيت وتنبع أهمية باكستان في الإستراتيجية السوفيتية من خلال مجاورتها لأكبر شعبين في العالم هما الصين والهند، واتسمت العلاقة بين البلدين تبعاً لموقف الاتحاد السوفيتي من المشكلة الهندية الباكستانية فضلاً عن موقف باكستان من التواجد السوفيتي في أفغانستان (محمد جواد علي: ١٩٨٤، ص٤٤-٤٥).

وعلى الرغم من اعتماد السياسة الخارجية الهندية ومنذ الاستقلال فقد أكدت الهند على عدم الرغبة في الاعتماد على أية قوة من القوى العظمى كما أعلنت مراراً رفضها في أن تكون ميداناً للتنافس الدولي إذ أن للهند (كما ذكرنا) علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي وفي مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية كما أن الاتحاد السوفيتي يقوم بتزويد الهند بالماء الثقيل اللازم لاستمرار برنامجها النووي إضافة إلى منح الهند حق إنتاج عدد من الأسلحة السوفيتية التقليدية المتطورة وتعمقت علاقة الهند مع الاتحاد السوفيتي على أثر التقارب الباكستاني العدو التقليدي للهند مع الولايات المتحدة الأمريكية وعمقت الهند سياستها الحيادية من خلال موقفها الحيادي من التدخل السوفيتي في أفغانستان فقد حرصت رئيسة وزراء الهند (أنديرا غاندي) بقولها أنه: "ليس له ما يبرره على الإطلاق كما أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية عدم الاستقرار في المنطقة وأن التدخل لم يكن من جانب واحد"(محمد جواد علي: ١٩٨٤، ص٤٧).

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أن العلاقات السوفيتية شهدت بعد عودة السيدة (أنديرا غاندي) إلى الحكم ومغادرة الجاناتا الذي اهتزت في عهده العلاقات الهندية السوفيتية تطوراً واضحاً شمل جميع الميادين دون أن تتأثر بالغزو السوفيتي لأفغانستان ويأتي ذلك انطلاقاً من شعور غاندي لطبيعة التهديد الذي يواجه بلادها من أعدائها التقليديين (في باكستان والصين) وكلما تصاعدت علاقات التعاون الباكستانية مع الغرب شهدت العلاقات الهندية مع الاتحاد السوفيتي تطوراً واسعاً استعمل الاتحاد السوفيتي حق الفيتو في مجلس الأمن أربع مرات على الأقل لصالح الهند وشحن الأسلحة لها في أثناء الحرب على بنغلاديش بحيث أن ما تم شحنه خلال مدة الحرب يعادل ما تم

شحنه في الثلاث سنوات سوية وتم تتويج تلك العلاقات بعقد معاهدة صداقة وتعاون بينهما عام ١٩٧١ (كما ذكرنا سلفاً) ولمدة عشرين عاماً قابلة للتمديد وفي عام ١٩٨٠ تعاقدت الدولتان على تنفيذ اتفاقية عسكرية مهمة ترمي إلى تزويد الهند بأسلحة مختلفة تشمل طائرات مقاتلة ودبابات وذلك في إطار تعزيز التعاون الهندي السوفيتي وهي في الواقع تؤدي أيضاً إلى تعزيز النفوذ السوفيتي في المنطقة في أعقاب تعزيز التواجد الأمريكي في المحيط الهندي وتدعيم القوات الباكستانية أثر أحداث أفغانستان (هاني الحديثي: ١٩٨٤، ص١٩-٢٠).

وفي الوقت الذي تمتد فيه المكاسب السوفيتية إلى محاولة فرض نفوذه وأيديولوجيته في المنطقة وسعيه لرسم خارطة بالتعاون مع الهند تؤدي إلى تغيير التوازن الدولي لصالح الاتحاد السوفيتي ليس في المنطقة فحسب بل في مناطق أخرى من العالم أيضاً فأن المكاسب الهندية تعني الدخول السوفيتي القوي وبشكل غير مباشر ضد باكستان ووفقاً لطموحات الهند بحيث أن ضياء الحق أتهم في تصريح له الاتحاد السوفيتي في قيامه بتدريب العناصر المناوئة لنظامه داخل الاتحاد السوفيتي وبالفعل استخدمت الهند الدعم السوفيتي لتحقيق أحلامها في تجزئة وأضعاف باكستان ولاسيما في حرب بنغلاديش عام ١٩٧٢، إنَّ الجو المشحون بالتوتر في العلاقات بين الهند وباكستان لم يخلو من محاولات تحسين العلاقات بينهما في تصريح له يقول ضياء الحق "أنا لا أعتقد أن علاقات الهند مع الاتحاد السوفيتي أو الصلة بين الباكستان والصين قد تقف في طريق تطبيع العلاقات الهندية الباكستانية"(هاني الحديثي: ١٩٨٤، ص٢١).

ونخلص مما تقدم أن العلاقات الهندية السوفيتية كانت تتحدد وفقاً لطبيعة العلاقات الأمريكية الباكستانية واتسمت العلاقات الهندية السوفيتية بقدر كبير من التعاون والصداقة اللازمتين وبمعنى آخر اقتراب المصالح السوفيتية من المصالح الهندية في الإقليم، إذ إن كلاً من الطرفين يسعى إلى تحقيق مصالحه الإستراتيجية بقصد مواجهة الخصم أو الدول المتخاصمة مع الهند أو المتخاصمة مع الاتحاد السوفيتي وعليه يمكن القول أن علاقات القوى الإقليمية (الهند وباكستان) كانت تحكمها العلاقات الدولية الأمريكية والسوفيتية فضلاً عن العلاقات الصينية على اختلاف مراحل أو حقب الحرب الباردة وفقاً لتحقيق المصالح الإستراتيجية لكل منها على حد سواء.

وخلاصة ما تقدم نلخصه إلى النقاط الآتية:

١-إن القوى الخارجية للهند كانت على اتجاهين الأول القوى الإقليمية والآخر القوى الدولية فأما الأولى فتمثلت بالصراع الهندي مع كل من الباكستان والصين فللهند صراع طويل الأمد مع باكستان

على قضية كشمير فضلاً عن سباق التسلح النووي بين الجانبين فضلاً عن أن للهند صراع وتنافس شديد مع الصين ولاسيما أن الصراع هو صراع على النفوذ الإقليمي في إقليم جنوب آسيا.

٢-إنَّ صياغة القوى الخارجية للهند تمثلت بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) أما عن الولايات المتحدة فنجد أن للهند علاقات تعاونية وثيقة الصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما أن الولايات المتحدة عمدت إلى توظيف الهند لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في الإقليم، إن العلاقات الهندية الروسية تعد علاقات متميزة للغاية فقد طور الجانبان علاقة صداقة متينة أثناء الحرب الباردة وكانت تلك العلاقات المتميزة مرتبطة في الأساس بشبكة العلاقات الإقليمية في أثناء فترة الحرب الباردة حيث كانت الباكستان ترتبط بعلاقات متينة مع الصين باعتبار الهند خصماً لهاتين الدولتين كما كانت الباكستان تحتفظ بعلاقات سياسية وعسكرية متميزة مع الولايات المتحدة لذا اتجهت الهند إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي (السابق) كرد فعل على تلك الشبكة المتداخلة من العلاقات.

الخاتمة

ان الهند تواجه باكستان باعتبارها احدى التهديدات التي تواجهها وسعت الى تحقيق التفوق عليها في الاقليم، كما ان الهند سعت الى مواجهة الصين وتحقيق التفوق عليها في اقليم جنوب اسيا كما ان الولايات المتحدة الامريكية قامت بتوظيف كل من الهند وباكستان لخدمة مصالحها في اقليم جنوب اسيا كما ان العلاقات الهندية السوفيتية علاقة صداقة طوال فترة الحرب الباردة اذ كانت الباكستان تقترن علاقات متينة مع الصين.

المصادر

الكتب

١- إبراهيم نافع وآخرون، ما الذي يجري في آسيا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة (١)، ١٩٩٨.

٢- أحمد إبراهيم محمود، الخيار النووي في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي تضمنتها مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، أيلول، ٢٠٠١.

٣- غازي فيصل (مترجم)، الأستاذ نظير كامل، الخيارات الصعبة لأمن باكستان، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، سلسلة الأرشيف والتوثيق رقم (١٢٢)، ١٩٨٥.

الرسائل والاطاريح

١- سراب حميد، دراسة الإعلام الخارجي الهندي تجاه مشكلة كشمير، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٢- فريد منشد المالكي، الدور المستقبلي للهند على صعيد آسيا والمحيط الهندي، جامعة البكر للدراسات العليا، كلية الدفاع الوطني، الدورة (١٣)، ١٩٩٧-١٩٩٨.

٣- محمد جواد علي، التسلح في العالم الثالث، مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٨.

٤- محمد جواد علي، الإستراتيجية السوفيتية في المحيط الهندي، بغداد، ١٩٨٤.

٥- محمد جواد علي، التنمية الاقتصادية في الهند، في كتاب مشكلات تجارب التنمية في العالم الثالث، طه ياسين رمضان، بغداد ١٩٩٠.

البحوث والمجلات

١- أحمد إبراهيم محمود، الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، الملف، النظام العالمي رؤية هندية، مجلة السياسة الدولية عدد (١٤٦)، ٢٠٠١.

٢- ستيفين كوهين، جنوب آسيا بعد أفغانستان، مجلة قضايا شيوعية، عدد صادر في كانون الثاني، ١٩٨٥، عن وكالة المعلومات الأمريكية لندن، ١٩٨٦/٤/٨.

٣- صباح محمود، العلاقات الدولية الهندية مع باكستان، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٤.

٤- محمد جواد علي، الإستراتيجية السوفيتية في المحيط الهندي سلسلة دراسات إستراتيجية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، عدد (٢٢)، ١٩٨٤.

٥- محمد جواد علي، التقرير الشهري لشؤون شبه القارة الهندية وأفغانستان عدد (١)، سنة ثانية، كانون الأول، ١٩٨٦.

٦- محمد جواد علي، السيخ ومشكلة البنجاب في الهند، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، سلسلة الدراسات الهندية رقم (١)،١٩٨٤-١٩٨٥.

٧- محمد جواد علي، الهند في عهد راجيف، سلسلة دراسات هندية، عدد (٦)، ١٩٨٥، بغداد.

٨- محمد جواد علي، الهند في عهد راجيف، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٦.

٩- محمد جواد علي، مستقبل نظام الحكم في باكستان، الجامعة المستنصرية، بغداد، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، دراسة رقم (٥)، ١٩٨٦.

١٠- موارد رينفينز، العلاقات الأمريكية السوفيتية عبر جنوب آسيا، مركز البحوث والمعلومات، مجلة شهرية تصدر عن جامعة كاليفونيا في باركلي آب،١٩٨٤.

١١- نادية فاضل عباس، زين العابدين، عبد الكلام، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (٥٤)، ٢٠٠٢.

١٢- هاني الحديثي، العرب وجنوب آسيا، دراسة تحليلية لأبرز القضايا ذات الاهتمام المشترك، العرب وآسيا، سلسلة المائدة الحرة، عدد (٤٦)، ٢٠٠٠.

١٣- هاني الحديثي، مؤشرات في سياسة باكستان الخارجية وعلاقاتها الدولية، سلسلة دراسات باكستانية رقم (٣)، ١٩٨٤.

المصادر الانكليزية:

1- Jasjit Singh, A Nuclear Strategy for India, In Nuclear India, Jasjit Singh, New Delhi, 1998.
2- Jasjit Singh, A Nuclear Strategy for India, In Jasjit Singh, In Nuclear India, , New Delhi, 1998.
3- Sumita Kumar, Pakistan's Nuclear Weapon Program, In jasjit Singh, Nuclear India, New Delhi 1998.